



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التقدير اللبناني النصف شهري

٢٠١٨/١٢/٣٠

دخلت عملية تشكيل الحكومة اللبنانية شهرها الثامن من دون التوصل إلى حلّ على صعيد عقد توزيع الحقائق الوزارية.

ويبدو أن كل عقدة حكومية تولّد أخرى، لكن ما هو ملاحظ أن العقبات هي داخلية أكثر ممّا هي خارجية، ذلك أن التطورات الأخيرة تأتي في إطار مستجدّات إقليمية مُغايرة للسابق، إنطلاقاً من انتهاء مفاوضات الأزمة اليمنيّة، مع ما يعني ذلك من حوار غير مباشر بين واشنطن والرياض وطهران، والتوصل إلى تسوية من المبكر الحكم عليها، مروراً بالانفراج الجزئي في تركيب السلطة في العراق، والإعلان عن الانسحاب الأميركي من سوريا بعد الاعتراف الأميركي الجديد بالرئيس السوري بشار الأسد بعدما كانت اعتبرته واشنطن قد فقد الشرعية، وهو الأمر الذي أعقبته زيارة الرئيس السوداني عمر البشير لسوريا، وهي زيارة ما كانت لتتمّ لولا وجود ضوء أخضر خليجي (سعودي تحديداً) ومصري وأميركي، ثم زيارة اللواء السوري البارز علي المملوك إلى العاصمة المصرية.

وقد جاءت تلك التطورات في الوقت الذي أطلقت فيه إسرائيل تهديداتها الأخيرة نحو لبنان على خلفيّة مسألة الأنفاق، مع الإشارة إلى أن الحكومة الاسرائيلية ما كانت لتكشف عن تهديداتها لولا عدم نيّتها تصعيد الأوضاع عسكرياً في وجه لبنان، إذ كان في استطاعتها إخفاء الأمر ومن ثم التصعيد عسكرياً في شكلٍ مفاجيء من دون نقل المعركة إلى المستوى الديبلوماسي.

من هنا، تأتي التطورات المحلية السلبية على صعيد تشكيل الحكومة لتشير إلى صراع سلطة بين المكونات الحكومية أكثر منه انعكاس لما يحدث في الخارج، على أهميته ومن غير نكرانه تماماً كون الفترة المقبلة قد تحمل تطورات جديدة، وقد تكشف عن طبيعة قرار الانسحاب الأميركي من سوريا وانعكاسه على لبنان.

وقد تأثر لبنان بهذا الانسحاب، ويقول البعض أن النفوذ الأميركي سيضعف في المنطقة بشكل عام في مقابل كسب الرئيس الأميركي دونالد ترامب داخليا كونه أعاد الجنود الأميركيين إلى وطنهم. هذا الأمر سيقوّي من النفوذ الإيراني الذي سينعكس تعزّيزاً له في لبنان، ويشير بعض المحللين إلى أن روسيا، اللاعب الأهم اليوم في سوريا، ستعزّز سيطرتها في هذا البلد مع ضوء أخضر أكثر وضوحاً لطهران في لبنان، ويذهب بعض أخصام السياسة الإيرانية في لبنان إلى القول أن إيران ستخسر ورقتها في سوريا وستسحب من هذا البلد مع اللاعبين الآخرين، باستثناء اللاعب الروسي، لينتقل النفوذ الإيراني بكامل قوته إلى لبنان.

هذا الأمر سيكون متروكاً للأيام المقبلة، ولا يبدو أن في إمكان موسكو الضغط على إيران وحزب الله للانسحاب من سوريا، وفي مقابل الانسحاب الأميركي، سيكون المنتصرون هم الرئيس السوري بشار الأسد الذي لم يعد أولوية عسكرية أميركية، حتى أن ثمة شكوك حول استمرار الدعم الأميركي للجيش السوري الحر. وإيران، بعد أن كانت إدارة ترامب قد أعلنت قبل بضعة أشهر بقاء قواتها إلى أجل غير مسمى كدرع واقية ضد طهران. وبالطبع روسيا التي ستعمل على توسيع دورها في سوريا وفي الشرق الأوسط. وتركيا التي بدأت ترسم دوراً إقليمياً جديداً لها كأساس للدور الأميركي الغائب على حساب الأكراد الذين لن يجدوا حضانة غير النظام في دمشق.

وبالانتقال إلى لبنان، فإن الأوضاع الاقتصادية الصعبة تضغط على البلاد، ويذهب خبراء اقتصاديون إلى القول أن ثمة مخاطر مالية واقتصادية ضاغطة على لبنان، وقد أشار تقرير موديز وفيتش إليها. بينما يشير هؤلاء إلى أن تقريراً مماثلاً سيصدر في الفترة المقبلة من قبل

ستاندرد آند بورز. من جهته، أعلن رئيس الجمهورية ميشال عون مبادرة لحل موضوع الوزير السنّي الذي يتم التصارع عليه، على أساس أن يكون من حصّته. واعتبر كل فريق من الأطراف الثلاثة: رئيس الجمهورية والرئيس المكلف سعد الحريري واللقاء التشاوري، أنّهم ربّحوا من دون أن يخسروا. فالحريري لم يحتسب النواب السنّة على حصّته، واللقاء انتزع اعترافاً بوجوده ككتلة وإن تمثّل بوزير من غير أعضائه، كون هذا الأمر سيشكّل سابقة تنزع من الحريري استثنائه بالحصّة السنّيّة، في الوقت الذي بدا فيه الرئيس عون ك"بيّ الكل"، إذ تنازل عن الوزير السنّي الذي كان يريد في نطاق حصّته ليوزّر أحد الاسماء التي قدّمها إليه اللقاء التشاوري.

وقد استبشر اللبنانيون خيراً من تواتر الأنباء حول تشكيل مُرتقب للحكومة في فترة الأعياد، قبل عيد الميلاد تحديداً، ما من شأنه خلق أجواء ترفع معنويات اللبنانيين وتحركّ العجلة الاقتصادية وتأتي بالمساعدات المالية، علماً أن أحد الاهداف الأساسية الأخرى لتسريع التأليف هو أنه سيكون مُعيباً أن يستقبل لبنان القمة الاقتصادية في ٢٠ من كانون الثاني المُقبل من دون وجود حكومة.

وكان العمل قد تسارع للوصول إلى هذه النتيجة منذ الخطاب الأخير للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في يوم الشهيد في ١١ من تشرين الأول الماضي. وبعد أن أصدر رئيس الجمهورية موقفاً منتقداً لحزب الله، الداعم الأساس للقاء التشاوري، من عدم تشكيل الحكومة، اقتنع بعدها، أو هكذا أوحى، بأنه لا مناص من حل عملي يقوم على قاعدة تمثيل اللقاء التشاوري للنواب السنة.

لكن المفاجأة تمثّلت في تعليق مبادرة رئيس الجمهورية بعدما أعلن اللقاء التشاوري رفضه أن يكون جواد عدرا، أحد الاسماء التي طرحها اللقاء لتوزيعه على أن يختار أحدها عون، ممثلاً عنه ربطاً برفض عدرا الالتزام باللقاء قلباً وقالباً ومحاولته إمساك العصا من المنتصف، لا بل إن أعضاء في اللقاء أعلنوا أن عدرا كان قد قطع وعدا لرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل بأن

يكون عضواً في كتل لبنان القوي. وقد تزامن هذا التطور السلبي مع مطالبات مستجدة من قبل باسيل على صعيد توزيع الحقائق بين القوى الأساسية، تعتبر فعلياً عملية إعادة تشكيل للحكومة.

من هنا، فإن العام الحالي قد يختتم من دون تشكيل للحكومة، وقد يلجأ اللقاء التشاوري إلى التشدد أكثر في موقفه، وهو لن يتنازل عن أسماء أربعة أخرى سلمها إلى رئيس الجمهورية ستكون موثوقة منه، من دون أن يعلن عن توقيت زمني لتحريك الأمر، علماً أن اللقاء قد يعود إلى طرح توزيع أحد أعضائه في حال لقي سلبية من رئيس الجمهورية، ما يعني العودة إلى المربع الأول.

وبينما حصل سجال بين رئيس الجمهورية وفريقه واللقاء حول طبيعة المبادرة الرئاسية، كان من الواضح أن المسألة كانت عبارة عن محاولة رئيس الجمهورية الحصول على ولاء عدرا بأي ثمن، علماً أن المبادرة نصت على الاعتراف بحيثية اللقاء التشاوري وحقه بالتمثيل حكومياً على أن يلتزم وزير اللقاء التصويت لمصلحة اللقاء وحسب توجهاته.

لكن ما يشير إلى دقة الموقف أن الوضع الاقتصادي الصعب والحالة المعيشية الدقيقة وحالة القلق لدى الناس في ظل الجمود على صعيد تشكيل الحكومة، دفعوا إلى احتجاجات شعبية في وجه المسؤولين.

كانت أولى بوادر الاحتجاجات التظاهرة التي قادها الحزب الشيوعي، ولكن الجديد كان الاحتجاج الشعبي الذي نزل إلى الشارع بدعوة من مجموعات المجتمع المدني التي لوحت بالمزيد. إنفجر غضب الناس في قلب بيروت في وجه السلطة الحاكمة والقوى السياسية المشاركة فيها أو الشريكة لها، معبرين عن وجعهم، وصارخين في وجه الطبقة السياسية التي رأوا أنها لا تعير أهمية لمعاناتهم وغير آبهة بديون قاربت المئة مليار دولار، من دون بوادر أن هذا الوضع سائر نحو الإصلاح في ظل نظام اقتصادي مجحف وفساد مستشري يستقوي بالطائفية وبالمذهبية لحماية الناهيين.

ثمة أمور عديدة يمكن التوقّف عندها في هذا الحراك الشعبي الذي شابهته بعض المصادمات بين المتظاهرين وقوى الأمن وأعمال شغب على مسافة غير بعيدة عن السراي الحكومي. هناك أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة في لبنان لم تعد تنفع معها المسكنات، ولم يعد هناك ثقة بين المواطنين والسياسيين، وقد خرج كثيرون في التحرك متهمين السياسيين بالوعد الكاذبة التي قطعت قبيل إجراء الانتخابات النيابية.

هذا التحرك الشعبي مرشّح للتصاعد، وقد يكون ذلك شبيها بما حصل في العام ٢٠١٥ مع الاحتجاجات على الواقع المُعيب للنفايات والذي تطور إلى مطالبات اجتماعية عديدة، حالت عوامل عديدة في إجهاضه، أولها انقسام المحتجّين وعدم وجود قيادة لهم، وأهمها محاصرة الطبقة السياسية والأحزاب لهم، إضافة إلى ثغرات بدت في طبيعة الاحتجاجات وعند بعض الداعمين للتظاهرات والمنظمين لها.

هذه التحركات الجديدة أشعرت رئيس الجمهورية ميشال عون وأركان العهد بالاستهداف، والمُقلق في الأمر أن ما يحصل هو في ظل شبه فراغ حكومي، وفي ظل أوضاع إقليمية دقيقة، وثمة في أوساط التيار الوطني الحر تلميحات لقوى سياسية بالوقوف وراء تلك الاحتجاجات، بينما تراجعت العلاقة بين التيار وركني تحالف حركة أمل وحزب الله.

والواقع أن رئيس الجمهورية ميشال عون، فور اعتلائه سدّة المسؤولية، أعلن جهاراً أن محاسبة عهده لا تتم إلاّ بعد تشكيل حكومة ما بعد الانتخابات النيابية.

طبعاً، لا يمكن غضّ النظر عن العامين الأوّلين للعهد اللذين شابهتهما إنجازات مثلما اعترتتهما سلبيات، ولا يمكن القول أن العهد لا يبدأ سوى مع حكومة ما بعد الانتخابات، وبرغم ذلك، يرى عون أن العهد مستهدف مع تأخير تشكيل الحكومة.

ويرى التيار الوطني الحر أنه من الطبيعي أن يكون رئيس الجمهورية وفريقه السياسي معيّان قبل غيرهما بإتمام تشكيل الحكومة في أسرع وقت ممكن، ويعتبر أن من غير المنطقي القول أن

الرئيس والتيار هما الجهة المُعرّقة كونهما يعرقلان نفسيهما. ويقول إنه، في المرحلة الأخيرة من المفاوضات، سهّل عون وباسيل عملية التّأليف إلى الحد الأقصى، من خلال المبادرة التي تقدّما بها لحل العقدة السنيّة، ولا يمكن أن يقوموا هما بتعطيلها.

ويعتبر التيار أن اتفاقاً سياسياً تمّ بين أكثر من جهة سياسية على ترشيح عدرا حصراً ليكون الوزير السني السادس، على أن يتولى اللقاء التشاوري التسمية في حين يكون عدرا من الحصة الوزارية لرئيس الجمهورية، وقد تم تكليف المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم بإنجاز الحل، وهذا ما حصل. لكن المفاجأة كانت في التراجع عن هذا الاتفاق، وذلك عبر الطلب من عدرا بأن يعلن، بعد اجتماع مع اللقاء التشاوري، أنه يمثل اللقاء حصراً، أي أنه ليس من ضمن حصة رئيس الجمهورية، وهذا الأمر يمثل تراجعاً عن مبادرة رئيس الجمهورية الذي لن يقبل أن يفرض عليه وزير هو ليس راضياً عن توجّهه.

لذا، كان من الطبيعي أن يرفض عون ما يعبرونه انقلاباً حصل على الاتفاق، وكذلك الأمر بالنسبة إلى التيار الوطني الحر الذي لم يقبل بممارسة لعبة مزدوجة وملتبسة تجاه الرأي العام. أما بالنسبة إلى الخلاف على توزيع الحقائق، فتري وجهة النظر هذه أن باسيل قدّم كل التسهيلات، فهو لم يصر على أية حقيقة ولم يرفض أية حقيقة أخرى، لكن التوزيع العادل يجب أن يشمل جميع الحقائق، ولا يمكن أن تسند إلى التيار كل الحقائق التي يرفضها الآخرون، وفي حال رفض ذلك يتم اتهامه بالتعطيل، لكن هؤلاء يحملون الحري، أو بالاحرى، يقذفون الكرة الى ملعبه في عملية التشكيل لكي يختار التوزيع الجديد.

وفي أوساط التيار قلق من التظاهرات التي حصلت والتي تريد الاضرار بالعهد وشله، إذا لم يكن إسقاطه، في الشارع، وثمة ترقب للمدى الذي سوف تذهب اليه.

لكن وجهة النظر هذه تصطدم بينود المبادر (التي أوردناها في السابق)، كما أنّه من غير المنطقي أن يسمّى اللقاء وزيراً لا يحتفظ بالولاء له. ويُخشى اليوم، وفي ظلّ اتّهامات يتمّ تبادلها بين جمهور التيار من جهة، وجمهوري أمل وحتى حزب الله على منصات التواصل الاجتماعي

التي توفّر بشكلٍ عام مرآة لواقع الأمور، أن تتوتّر الأمور أكثر من ذلك وصولاً إلى سقوط المبادرة التي يعمل إبراهيم عليها، حتى أن بعض قوى ٨ آذار يذهب إلى ذلك. ويرى هؤلاء أن ما حصل في اليومين الماضيين يعد محاولة من البعض للانقلاب على التفاهات التي تم التوصل إليها والتي كانت هي نفسها بنود المبادرة. ويذهب أصحاب وجهة النظر هذه إلى أن الأيام الماضية شهدت محاولة لتقسيم اللقاء التشاوري من داخله وتفجيره من خلال الطلب من كل نائب تقديم إسم شخصية للتوزيع، ومن ثم فرض إسم جواد عدرا ممثلاً للقاء.

ويجدر القول أن ما حصل يعدّ سلبياً بالنسبة إلى القوى من ٨ آذار التي رشّحت عدرا، وهو ما يفسّر مسارعة النائب قاسم هاشم، الذي كان من طرح عدرا، إلى الدعوة إلى سحب إسم الرجل، وهذا ما حصل بعد الاجتماع الفاشل بين عدرا والنائبين فيصل كرامي وجهاد الصمد.

على أن حزب الله، الراعي الأساس للقاء التشاوري، لن يصادر أمر تسمية الوزير الجديد من اللقاء، وسيظل الأمر في عهدة النواب الستة للقاء، أقلّه في الفترة الحالية، وهو ما يفسّر عدم إدلاء مسؤولو الحزب برأيهم حيال الفشل الذي حصل لاعتبارهم أنهم كانوا واضحين تماماً بأنّ حلّ الموضوع هو لدى النواب الستة في اللقاء وليس لدى الحزب. كما أنّه، بما يتعلّق بالخلاف المُستجد حول الحقائق، فإنّ الحزب غير معني به لأنّ أحداً لم يمَسّ بحصّته المتمثّلة بوزارتي الصحة والشباب والرياضة إضافة إلى وزارة دولة، برغم محاولة ذلك.

ويرى البعض أن طرح موضوع استبدال بعض الحقائق، الذي خرج به باسيل في اللحظة الأخيرة، هو مناورة تمّ اللجوء إليها لحرف النظر عن الانقلاب على التفاهم الذي حصل في موضوع الوزير السنّي. من هنا، ثمّة عمل كبير يجب أن يجري لترميم ما حصل، خاصة على صعيد الثقة في عملية التفاوض.

في الختام، لا نستطيع القول إن الأمور قد عادت إلى نقطة الصفر، لكن دون تشكيل الحكومة عقبات عميقة، ويشير البعض في تيار المستقبل، قد يكون على سبيل التهويل والضغط على حزب الله، أن الحريري قد يعتذر عن عملية التشكيل في مقابل إعادة تكليفه لكي يكون أقوى في

مواجهاته المقبلة، في ظلّ حلف يعمل عليه مع باسيل في إطار ثنائية مارونية سنّية تعتمد التسوية التي وصل إليها الحريري مع عون والتي مهّدت إلى اعتلائه سدّة الرئاسة.

المشهد الدرزي

لا بدّ من التوقّف طويلاً عند ما حدث على الساحة الدرزية مؤخّراً، والذي شكّل فاتحة الجهود للحلّ الحكومي انطلاقاً من خشية رئيس الجمهورية ميشال عون من فلتان الأوضاع. ويجب ملاحظة التقارب الكبير بين زعيم حزب التوحيد العربي وئام وهاب وزعيم الحزب الديموقراطي اللبناني طلال أرسان، كون هذا التقارب، الذي ساهم أيضاً بتوحيد الساحة الدرزية المناوئة للزعيم الدرزي الأبرز وليد جنبلاط، يشكل، إن تحقّق، عامل تغيير، وإن غير كبير، على هذه الساحة هو الأول في تاريخها.

لكن قبل الولوج في هذا التقارب، لا بدّ من شرح مستفيض لواقع الحالة الدرزية في المراحل التاريخية الماضية والتي استقرّت في معظمها على ثنائية رئيسية في ظلّ وهج البيت جنبلاطي. ففي ذلك الماضي، بدت الزعامة الدرزية موزّعة بين رأسين يستلهمان الانقسام العصبي القديم إلى جنبلاطيين ويزبكيين: كمال جنبلاط، الذي افتتح عهده السياسي مقرباً لزعيم الكتلة الوطنية إميل إده، رجل فرنسا في لبنان، ومجيد أرسلان، المنتسب إلى الكتلة الدستورية التي أسّسها الزعيم بشارة الخوري الذي كان مقرباً من الإنكليز. وبينما كان جنبلاط يستند إلى قوّته في الشوف، كان أرسلان يتزّعم اليزبكيين في عاليه ومحيطها. وكانت الزعامتان، شبه المحتكرتان

للوامع الدرزي حينذاك، تتفرعان عن أصول اجتماعية أساسها ملكية الأرض، وكان ذلك قبل إشهار جنبلاط لرؤيته اليسارية الراديكالية بعد تبدل في الايديولوجيات.

وكان من الملاحظ أن الجانبين كانا يهيمنان، بشكلٍ أو بآخر، على الواقع المسيحي، الذي يفوقهما عدداً وعلماً (في شكل عام) في مناطقيهما، ما يفسر الثورة المسيحية الكبرى التي قامت بعدها على هذا الواقع على شكل حرب أهلية، ومن ثم التمرد لا يزال مستمرا حتى اليوم، بعد أن مهّد لها منذ الخمسينيات الرئيس الراحل كميل شمعون، علماً أن هذه المرارة المسيحية كانت أكبر على جنبلاط منها على أرسلان، لما للأول من هيبة ونفوذ امتد ليصبح في فترة معينة صانع رؤساء الجمهورية كما حدث مع الرئيس الراحل سليمان فرنجية العام ١٩٧٠، إذ تقول الروايات التاريخية مثلاً أن صوت جنبلاط كان الفارق في إسقاط مرشح الشهابية الياس سركيس.

أراد جنبلاط أن يكون الرئيس الظل، مستنداً إلى سطوة الفلسطينيين والمنظمات اليسارية، لكن طموحاته اصطدمت مع رؤية الرئيس السوري حافظ الأسد للحل اللبناني كما مع خشية الأخير من تدخل إسرائيلي في لبنان الذي قد ينتقل إلى التقسيم. وأدى اغتيال جنبلاط ومن ثم تسارع الأحداث والاقتيال الداخلي إلى هيمنة الابن، وليد، على الساحة الدرزية، خاصة مع ارتكاب أرسلان خطأ تاريخياً بانحيازهِ إلى عائلة الجميل وتأييده لبشير الجميل في رئاسته، إضافةً إلى قلّة قدرات نجلي أرسلان، فيصل وطلال.

كان وليد جنبلاط واقعياً إلى أقصى الحدود، على عكس أبيه الأممي، شرع في سياسة لحماية طائفته التي كانت تخوض حرب بقاء في وجه القوى المسيحية وحكم الرئيس الأسبق أمين الجميل. ونجح، بدعم سوري لأمحدود، في بسط هيمنته على الجبل، وشرع في سياسة هجوم على إدارات الدولة مُستفيداً إلى أقصى حدود من قربهِ للقيادة السورية، بالتوازي مع هجمة مقابلة لأركان الحكم السوري في لبنان من زعامات طوائف أخرى.

ومع اغتيال الرئيس رفيق الحريري العام ٢٠٠٥، انقلب جنبلاط على القيادة السورية برئاسة الرئيس بشار الأسد، وكان مهّد قبلها لمعارضة براغماتية منذ الانسحاب الإسرائيلي من لبنان العام ٢٠٠٠. في تلك المرحلة قامت القيادة السورية بدعم قوى أخرى على الساحة الدرزية، فبرز طلال أرسلان في الواجهة، كما برز القيادي فيصل الداود في البقاع الغربي والحزب السوري القومي الاجتماعي على الساحة الدرزية، وكانت المفاجأة في بروز "ظاهرة" وئام وهاب.

في مواجهة الوجود السوري، قام جنبلاط بما سمّي مصالحة الجبل التي شاركه صنعها البطيرك الماروني نصر الله صفير، وبدأ صوت جنبلاط يعلو مطالباً بإعادة تموضع القوات السورية في لبنان، علماً أن ارتياب جنبلاط بالقيادات المسيحية كان كامناً وقد كان الزعيم الدرزي يخفيه ليواجه ما يسمّيه حكماً سورياً أبرز تجلياته رئاسة العماد إميل لحود للجمهورية.

مع اغتيال الحريري، رعا جنبلاط نواة ما عرف بعدها بقوى ١٤ آذار، وذهب بعيداً في عداوته للأسد، لكن خصومته، إن لم نقل عداوته، لعودة مسيحية إلى الجبل، فسرها موقفه من عودة العماد ميشال عون الى لبنان، ما تمخّض عنه ما سمي في العام ٢٠٠٥ بالتحالف الرباعي.

وبعد مرحلة توتّر شديد مع حزب الله، أدرك جنبلاط أنه يجب عليه مهادنة الحزب، خاصة بعد أحداث أيار العام ٢٠٠٨، واستمرّ في موقفه في كل الظروف مؤيداً للمقاومة في وجه إسرائيل، على الأقل في الظاهر. لكن جنبلاط عاد إلى رهاناته الخاطئة مع اندلاع الأحداث السورية العام ٢٠١١، وبعد أن قام بتحريض على الدروز الذين انضموا مع النظام السوري في حربه، بات اليوم مواجهاً لغالبية دروز سوريا، وبات عليه التركيز على خلافته وتمهيد الطريق أمامها، بينما شعر بحصاره في قانون جديد للانتخابات جرده من نائبين في كتلته لصالح الرئيس ميشال عون، لكنه حافظ على كل المقاعد الدرزية، باستثناء مقعد درج في الغالب على تركه لأرسلان.

لكن جنبلاط يشعر اليوم بالاستهداف، فقد دفعته براغماتيته إلى الاكتفاء بمقعدين وزاريين، ومن ثم إلى القبول بحكومة تبرز فيها قوى ما يعرف بمحور الممانعة، في الوقت الذي آلت التطورات الإقليمية إلى غير صالحه.

ومع حادث الجاهلية الأخير، برز وهاب متحدياً لجنبلاط في عقر داره مسيراً العشرات من مناصريه في مناطقه، ومن ثم مُعلنًا لتحالف مع أرسلان، الخصم السابق الذي فرقته عنه المصالح والظروف الشخصية.

اليوم، يبدو المشهد الدرزي الداخلي مختلفاً بعض الشيء عن السابق، وثمة مسعى لاستئناف التواصل بين مختلف القوى المتواجدة في الجبل من حزب التوحيد والحزب الديمقراطي والحزب الشيوعي إلى الحزب القومي لتبديد صفحة الاختلافات النيابية، وكان أبرز تلك المستجدات لقاء أرسلان ووهاب في خلدة وفيه طويت صفحة انتخابات الجبل واحداث الشويفات الماضية التي وقف فيها وهاب إلى جانب جنبلاط.

وإذا كان الأمر في حاجة إلى جدية كبيرة ومتابعة ورعاية من قبل الحزب الأبرز في محور الممانعة وهو حزب الله، إضافة إلى الراعي السوري، يبدو أن المسعى يتركز على تكوين جبهة وطنية ومنوعة تضم مكونات أساسية في الجبل، قد تشمل طوائف أخرى، على أن تجتمع وراء برنامج سياسي حديث يُنهي ما يقول خصوم جنبلاط أنه حالة احتكار جنبلاطية للحالة السياسية الدرزية ومعها التوظيفات في الإدارة.

لكن هذا المسعى لن ينجح إذا لم تتم مقاطعته مع القيادات الدرزية السياسية والمشخية في سوريا، لكن، في المقابل، يجب عدم التعويل على انتقال هذا الأمر إلى ندية في مواجهة جنبلاط الذي سيستمر متصدراً للمشهد الدرزي برغم كل الظروف السلبية التي تحيطه.

ويمكن القول اليوم أنه بعد ثنائية تاريخية طبعت المشهد الدرزي طيلة عقود طويلة، ومن ثم مشهد شبه أحادي في مرحلة ما بعد هيمنة جنبلاطية، يبدو المشهد في هذه الأثناء أكثر تنوعاً،

لكن يجب التشديد على أن جنبلاط لا يزال الأول درزياً، لكنه غير الوحيد، شأنه شأن زعيم تيار المستقبل سعد الحريري الذي بدا في مرحلة ما شبه الوحيد على الساحة السنّية، الأمر الذي ما كان من الممكن دحضه عبر قانون انتخابات أكثرى، عزّزه استثمار المستقبل لمشهد دماء الحريري الأب وغيره من قيادات ١٤ آذار التي اغتيلت في فترات متعددة من التاريخ الحديث.